مظاهر الانفاق في مصر في العصر الفاطمي (357- 567هـ/ 968- 1171م)

د. سليم محمد الشريري
كلية الآداب - جامعة مصراتة قسم التاريخ

S.elshriri@art.misurata.edu.ly

الملخص

تتناول الدراسة سياسة الانفاق في مصر زمن الفاطميين ودوره في تسييس الحكم الفاطمي آنذاك فضلا عن مظاهره وأنواعه، ولعل سياسة الانفاق في ظاهرها توظيف سياسي اعتمدت عليه الدولة الفاطمية آنذاك ولا شك أنه قد مارسته عدة حكومات حتى في عصرنا الحديث؛ وذلك لتعلقه بالسيطرة السياسية لتبيان الاوضاع الأخرى مثل الاقتصاد، والثقافة وعديد الجوانب الأخرى، علاوة على ذلك أن الفاطميين لا شك أنهم قد استفادوا من وجه هذا الانفاق في خدمة نشر مذهبهم الشيعي الإسماعيلي قد يكون نكاية في أهل السنة لإقامة خلافة شيعية تضاهي الدولة العباسية آنذاك

Abstract:
This study examines the policy of public expenditure in Egypt during the Fatimid era and its role in the politicization of Fatimid rule, in addition to its manifestations and various forms. At its core, the expenditure policy represented a political instrument upon which the Fatimid state relied. Such a policy was not unique to that period; rather, it has been employed by various governments, including in modern times, due to its close connection to political control and its influence on other spheres such as the economy, culture, and numerous social dimensions.
Moreover, the Fatimids clearly utilized public spending as a means to promote and disseminate their Isma'ili Shi'a doctrine, possibly in opposition to the Sunni majority, with the aim of establishing a Shi'a caliphate capable of rivaling the Abbasid state of the time.

استلمت الورقة بتاريخ 2026/03/11، وقبلت بتاريخ 2026/03/25 ونشرت بتاريخ 2026/03/26

الكلمات المفتاحية:
مظاهر الانفاق، رواتب الجند، الاقتصاد.

Keywords:
forms of expenditure, soldiers' salaries, economy.

المقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين
لا شك بأن موضوع الإنفاق في الدولة الفاطمية في مصر من المواضيع المهمة له أبعاده السياسية لتكوين وتوسع دولتهم آنذاك، ويعد مهما ليس من الجوانب الاقتصادية، وإنما أيضاً توظيفياً من الناحية الدعوية والتنظيمية، فهذا الانفاق ليس للموظفين فقط وإنما شمل طبقات المجتمع المصري آنذاك بحسب مراكز وخصوصية كل طبقة وصولاً إلى طبقة العامة والفلاحين الذين استفادوا من الانفاق المتنوع من الأطعمة في المناسبات والحفلات وإنما رجال السياسة والقضاء وال..... والعسكر أنه في بعض الأحيان ارهق الخزينة الفاطمية بالأموال وأصبح عبئا عليها.

أسباب اختيار الموضوع:

1. اسباب ذاتية للكاتب في هذا الموضوع للأهمية التاريخية للعصر الفاطمي، وإبراز تطور النظام المالي والإداري.
2. معرفة تنوع أوجه الانفاق لدى الفاطميين آنذاك.
3. قلة الدراسات على حد علمي في جانب الانفاق تحديدا.
4. الاستفادة من الدراسات حول هذا الموضوع ومدى الاستفادة المعاصرة له وتطبيقه لفهم الانظمة المالية.

أهمية الموضوع:

إبراز وتوظيف الانفاق في استمالة شرائح المجتمع المصري آنذاك.
يمثل هذا الموضوع الربط بين التاريخ السياسي والاقتصادي.
تسليط الضوء على طبيعة الانفاق المالي الفاطمي، ومدى تنوع الانفاق وتعدده.

إشكالية الموضوع:

- ما مدى اسهام سياسة الانفاق في مصر الفاطمية وعلاقته بقوة سلطة الدولة واستقرارها من عدمه؟

ويتفرع عنه عدد من التساؤلات الفرعية:

1- ما هي أبرز أوجه الانفاق في مصر الفاطمية؟
2- كيف استخدم الانفاق كأداة توظيفية سياسياً؟
3- هل هناك تقارب وتوازن في هذا الانفاق مع كل طبقات المجتمع المصري آنذاك؟
4- هل كان متتبع هذا الانفاق من كل الخلفاء؟

الهدف من الدراسة:

1. الكشف عن حقيقة الانفاق وخصوصا المالي الذي اعتمد عليه الخلفاء الفاطميين.
2. الاطلاع على مدى تأثير أوجه الانفاق في عجلة الحياة الاقتصادية سلباً أم ايجاباً.
3. تتبع سياسة الخلفاء والوزراء في هذا الانفاق وتنوعه.

حدود الدراسة:

البعد الزماني: يبدأ من وصول الفاطميين إلى مصر سنة (357- 567هـ)
البعد المكاني: يشمل بلاد مصر وتأسيس الخلافة الفاطمية بها.

المنهج المتبع في الدراسة:

المنهج التاريخي السردي تحليلا لمعرفة المقاصد والوقوف على العلة من السبب للوصول بهذه الدراسة في مضمونها بالإطار الزمني والمكاني المحدد لها.

الدراسات السابقة:

1- عيسى محمود العرام: أضواء على نفقات الخلافة الفاطمية العسكرية (358 – 567هـ /968 -1072م) كلية الآداب، جامعة العلوم الأردن، تناولت تجهيز الجيوش والحملات وهو جزء مهم من الانفاق العام.
2- افراح فايق حسن: الحالة الاقتصادية في ريف مصر في العصر الفاطمي في مجلة بلاد الرافدين للعلوم الإنسانية، 2023م. تناول وجه الانفاق وخصوصا الجوانب الزراعية آنذاك.

أولاً-المرتبات:

اهتمت الدولة الفاطمية بالجانب المادي لموظفي الدولة من وزراء، وأطباء، وكتاب وما يتبعهم من القضاء والعلماء والفقهاء والدعاة والخطباء ومتولوا الدواوين، وخدم القصور والمساجد والنقباء والمحتسبين؛ فكانت تزجل لهم رواتب مالية منظمة بحسب ديوان يسمى ديوان المرتبات، وذلك بحسب مكان عمله ووظيفته كما يورد بالجدول لاحقاً. (دسوقي، 2015، 194- 195) فضلاً عن رواتب عينية وأقوات تصرف لهم من المطابخ التي كان عليها موظف يطلق عليه "حامي المطابخ" يقوم بتنظيم عملية إخراج هذه الرواتب المقررة كل يوم، فكانت تحتوي على أصناف متعددة من الاطعمة والشمع والسكر واللحم، وغير ذلك من سائر الأصناف التي عمرت بها المطابخ. (الأحمر، 2012، 125)

فضلاً عن إعانات ومنح أخرى كانت تتكفل بها الدولة الفاطمية لموظفيها وخدمها بلا استثناء فتسد جميع احتياجاتهم من غذاء وكساء وعلاج بحيث لا يحتاج الواحد منهم في مرتبه إلا النذر اليسير بل وأن فائض ما ينفق عليهم في المواسم والاحتفالات، يجعل بعض منهم يدخر ثروة كبيرة على مر السنين. (سلطان، 1985، 52)

وجدير بالذكر أن الدولة الفاطمية كانت تغدق الكثير من الاقطاعات الزراعية بسخاء هي والقطع الذهبية لمن كان يتحول إلى المذهب الشيعي، وخاصة في بداية تأسيس دولتهم آنذاك حيث ورد قول للخليفة المعتز بالخصوص: "أحب أن أرى النعم عند الناس ظاهرة وأرى عليهم الذهب والفضة والجواهر، ولهم الخيل واللباس والضياع والعقار، وأن يكون كل ذلك من عندي". (المقريزي، د.ت، 4/ 284)

ولا شك أن حكومة الخلافة الفاطمية يهمها بالدرجة الأولى نجاح مشروعها الدعوي، وضمان حمايته بسلطة سياسية تضمن استغلالها كجسم دولي سياسي بارز يواجه الوجود السني في المنطقة، لذلك ركزت في انفاقها واهتمامها على منظومة الدعاة وما يتبعها من نقباء ونواب عنهم في سائر البلاد كانوا يتصدرون أرزاقاً ومنحاً واسعة، إضافة إلى إقراضهم المال وذلك من ميزانية الانفاق الأخرى حول الحملات الدعوية لنشر مذهبها آنذاك. (ماجد، د.ت، 202)

وكذلك الأمر ينطبق على الوظائف الأخرى المهمة والتي تدور في سياق حماية منظومة الخلافة الفاطمية والبلاط الفاطمي مثل المحتسبين، والمنظومة العسكرية، والقضاة، وتشجيع العلماء والفقهاء تغدق عليهم إنفاق مالي مميز وصولاً إلى طبقة العامة والفلاحين الذين كانت تنفق عليهم الاطعمة والاسمطة التي تدار في المناسبات الاجتماعية (القوصى، 2012، 189)

إجمالاً أن الدولة الفاطمية قد اغدقت الكثير من الاموال لدرجة أنها قد ارهقت الميزانية الانفاقية احياناً، كل ذلك من أجل نجاح ونشر مذهبهم الشيعي بلا شك آنذاك.

إضافة إلى ما ينفق سنويا على مراسم الحج من مبالغ لحماية الحجاج وأثمان الطيب وشمع وكسوة الكعبة وأجرة العمال وتأمين مياه الشرب وخلافه حيث ذكر المقريزي: "أن ما أنفق على قافلة الحج على عهد وزارة اليازوري مبلغ مائتي ألف دينار". (حسن، 1981، 565)
جدول لعروض الرواتب وتوزيعها: (دسوقي، 2015، 194- 195)

العروض	أصحاب الرواتب	القيمة
العرض الأول	• الوزير • أولاده واخوته • حواشيه	5000 دينار 300 – 200 دينار 500 – 400 – 300 دينار
العرض الثاني	• الاستاذون المحنكون وهم زمام القصر وصاحب بيت المال وحامل الرسالة وصاحب الدفتر وشداد التاج وزمام الاشراف الأقارب وصاحب المجلس • ولم يلي الاستاذون المحنكون وعدتهم ما يزيد عن الألف • الطبيب الخاص • الأطباء المقيمين بالقصر	الاستاذون المحنكون يبلغ راتب كل منهم 100 دينار وما دونهم من 10 إلى 90 دنانير. يتناقص راتبهم من 100 دينار إلى 10 دنانير لكل منهم 50 دينار لكل 1 منهم 10 دنانير
العرض الثالث	• كاتب الدست • كتاب كاتب الدست • الموقع بالقلم الدقيق • صاحب الباب • حامل السيف • حامل الرمح • بقية الأزمة على العساكر والسودان	150 دينار لكل واحد 30 دينار 100 دينار 120 دينار 70 دينار 70 دينار 30- 40- 50 دينار
العرض الرابع	• قاضي القضاة • داعي الدعاة • قراء الحضرة • خطباء الجوامع • الشعراء	100 دينار 100 دينار لكل واحد منهم 10- 15- 20 دينار 10 – 20 دينار 10 – 20 دينار
العرض الخامس أرباب الدواوين	• متولي ديوان النظر • متولي ديوان التحقيق • متولي ديوان المجلس • متولي ديوان الجيوش • صاحب دفتر المجلس • الموقع بالقلم الجليل	70 دينار 50 دينار 40 دينار 40 دينار 35 دينار ولكاتبه 5 دنانير 30 دينار
العرض السادس	• المستخدمون بالقاهرة ومصر في خدمة واليهما • الحماة بالاهراء والمناخات والجوالي والبساتين والاملاك وغيرها	لكل واحد 50 دينار 5- 10- 15- 20 دينار
العرض السابع	• معدة الفراشين برسم خدمة الخليفة والقصور وتنظيفها خارجا وداخلا ونصب الستائر المحتاجة إليها والمناظر الخارجة عن القصر وعددهم خمسة عشر منهم صاحب المائدة وحامي المطابخ • الرشاشين داخل القصر وخارجه وهم نحو 300 رجل	لكل منهم 30 دينار لكل منهم 10 – 5 دنانير
العرض الثامن	• مقدمو الركابية وهم اثنا عشر • الركابية وهم حوالي ألف رجل	لكل منهم 50 دينارا 5- 10- 15 دنانير وهم مقسمون إلى أربع فرق لكل منهم في الشهر 20 دينارا
	ومن هم خارجين عن تلك العروض: 1- نقيب الاشراف 2- مشارف ديوان الاشراف 3- نائب نقيب الاشراف في النقابة 4- العامل بالديوان 5- المحتسب	 20 دينار 10 دنانير 8 دنانير 5 دنانير 50 دينارا وفي كل يوم نصف قنطار خبز مع بقية الرسوم

ثانيا- نفقات الاعياد والمواسم:

أنفقت الحكومة الفاطمية أموالا طائلة في المواسم والأعياد الخاصة ما كانت تدره من هبات وعطايا بسخاء لطبقات مختلفة من الشعب فمثلا يذكر أنه تم الانفاق عن احتفالات جبر الخليج إلى ألفي دينار، وكذلك الأسمطة مثل سماط شهر رمضان ثلاثة آلاف دينار، وذكر المقريزي أيضا في سرده لإحداث سنة 516هـ في كتابة "اتعاظ الحنفا" عن الإنفاق في شهر رمضان فقال وكان الذي أنفق في أسمطة شهر رمضان عن تسع وعشرين ليلة خارجا عن التوسعة المطلقة أصنافا برسم الخليفة وجهاته وخارجا عن العطية وخارجا عن رسم القراء والمسحرين وخارجا عن الأشربة والحلاوات من العام ستة عشر ألف دينار وأربعمائة وستة وثلاثين دينارا. (المقريزي، 2009، 3/ 83)، وسماطي عيد الفطر والأضحى وثمن الكسوة في عيد الفطر عشرين ألف وكذلك في أول العام يتم توزيع "الغُرة" كما أسلفنا فتزيد نفقاتها على ثلاثة آلاف دينار وفي عيد النيروز وخميس العهد" العدس خمسمائة دينار في حين ذكر المقريزي أيضا عن نفقات عيد النيروز في سنه (517 هـ) أربعة آلاف دينار وخمسة عشرة ألف درهم. (المقريزي، د.ت، 62)

وكذلك ما كان ينفق من أموال طائلة على احتفال بيوم غدير خم حيث ذكر لنا المقريزي احتفال الخليفة الأمر بأحكام الله ووزيرة المأمون البطائحي حيث بلغ الإنفاق على ما يختص بأزمة العساكر سبعمائة وتسعين دينارا ومن الكسوات مائة وأربع وأربعين قطعة أما ما يوزع على الوزير ورجال الدولة فيصل إلى مبالغ كبيرة، وما ذكر سابقا من نفقات كانت تخص وتنفق سنويا عدا الإنفاقات الأخرى والمنح التي تقدم ذكرها فيما يتعلق بالرسوم التي كانت في معظم مناسبات الفاطميين آنذاك.

وإجمالا يتبين مما سبق أن الفاطميين كان لهم ولع خاص في الإنفاق بهذه الرسوم التي كانت تمثل النهج الذي استمر عليه خلفاؤهم ووزراؤهم مما أدى إلى زيادة الإسراف والبذخ الذي كان من ورائه العمل على إنجاح أعمالهم ومهامهم السياسة والدينية التي كانت بمثابة القاعدة الأساسية لبناء دولتهم، فمن خلالها نجحوا أشراك الكم الكبير من المجتمع المصري في الاحتفالات وذلك لولوعه بالتفرجة والسرور على أبهة المواكب الخلافية الفخمة، وكذلك المشاركة في الولائم التي كانت تمد هنا وهناك إضافة إلى هباتهم الوفيرة من الكسى والملابس والأطعمة وغيرها نالت معظم سكان بلاد مصر.

فقد قدمت إلينا الدولة الفاطمية ببلاطها الفخم وغناها وجودها وبذخها الطائل، أروع الصور والمناظر الملوكية في تاريخ مصر الإسلامية حيث أورد لنا المؤرخون المعاصرون أو القريبون من العصر الفاطمي مثل المسبحى وابن الطوير وابن المأمون، وما نقله إلينا المتأخرون مثل المقريزي والقلقشندي، من الروايات المدهشة للقصور الفاطمية وفخامتها ومحتويات خزائنها، وضخامة حاشيتها ونفقاتها وعن مواكب خلفائها، وعطية بذخها ما يذهل الخيال، وهذا كله ما امتازت به طوال عهدها من الجود والبذل الغامر الذي لا مثيل له في تاريخ القصور والخلفاء المسلمين. (عنان، 1983، 344)

إلا أن هذا الإسراف والإنفاق والنجاح أصبح عبئا ثقيلا مع مرور الزمن وتوالى الأيام ما أدى إلى سرعة انحلال خلافتهم وسقوطها دون تأثير على فكر وعقيدة المصريين وهذا ما يراه الواقع اليوم حيث لا مجال ولا وجود للشيعة ومعتقداتهم بالرغم من كل ما كانوا ينتهجوه من سياسات حيال ذلك. (المقريزي، د.ت، 2/ 389)

ثالثا- الانفاق العسكري:

أن اتساع سياسة الانفاق قد شكلت تكتلات بارزة في المجتمع المصري بل ووضعته في سياسة "فرق تسد" من أجل الهيمنة والسيطرة واختصار الطريق للنجاح كما يزعمون، فقد برز جلياً الإنفاق السياسي بين طوائف الجند المختلفة في الدولة ما أدى إلى تأثيره السلبي يطفو على السطح وبإسهامه في بداية التفكك والضعف. (شادي، 2015، 410)

حيث عرف المجتمع المصري في تلك الفترة أوضاعا سياسية متغيرة بحسب مراكز القوة وضعفها فاختلط المجتمع المصري آنذاك من عديد الطوائف المغاربة، الأتراك، الأرمن، السودان إلى جانب باقي الشرائح الأخرى وخاصة إن تلك الطوائف كانت معظمها تشغل تكتلات عسكرية بارزة في الجيش الفاطمي وبالتالي وجَبَ على حكومة الخلفاء والدعم لتلك الطوائف وخاصة الأقوى وميول وتقرب بعض الخلفاء وحواشيهم لبعض الفئات دون غيرها وبطبيعة الحال كان أول اعتماد لتلك الفئات على فئة المغاربة؛ بحكم ما يرون أنفسهم الأساسيين في فتح مصر وجيشها وبالتالي هم جديرون بالدعم دون غيرهم فنالوا وتولوا تحديد المناصب والامتيازات في الدولة فاندفعوا في ذلك لطلب المزيد من المنح والحوافز. (ابن ميسر، 1981، 269)

وفي عهد الخليفة العزيز بالله الذي كان قد خشي على نفسه من نفوذ المغاربة وخاصة حين كثر نهبهم في المجتمع وبت إثارة الفوضى فاصطنع الأتراك وجعل منهم القواد مثل "بنجوتكين" التركي "وبرجوان" إمارة القصر وغيرهم ممن ولا هم في الشام، إلا أن هذا لم يدم طويلاً فعند خلافة الخليفة الحاكم كان قد ثار المغاربة وطالبوا بإبعاد الأتراك وتسليمهم الوساطة "الوزارة" فكان لهم ذلك بتلبية طلبهم ونزل عند إرادتهم ونالوا بذلك الكثير من العطاء والامتيازات ما نالته الطبقات الأخرى وخاصة بعد ما قلد الوزارة إلى ابنه "محمد الحسن بن عمار الكتامي" الذي استبد بأمور الدولة هو الآخر. (ابن الصيرفي، د.ت، 26) وقدم سائر المغاربة على سائر الناس ووزع عليهم العملاء وحط بذلك من قدر الأتراك والديلم وحرمهم من العطاء الذي كانوا يحصلون عليه في عهد الخليفة العزيز بالله. (ابن ميرا، 1981، 5)

ويفهم من ذلك أن الحصول على المنح والامتيازات بغطاء السلطة وحجة الحماية هو مربط الفرس إن صح التعبير، وبالتالي كانت نتيجة تلك السياسة ازدياد الجرأة عند الفئة المتسلطة بالدعم الحكومي، ونتج عن ذلك الفوضى والنهب لكل فئة متسلطة فتتحول وتتغول حتى يحصل الصدام والاشتباك والصراع وهذا ما وقع فيه الخليفة الحاكم مرة أخرى من دعم للأتراك عندما قام بتكليف برجوان الذي كان قد عمل على قتل ابن عمار والتخلص من المغاربة. (سرور، د.ت، 93)

فبذلك تزعم الأتراك المشهد العسكري بكل قوة وبالغوا في مطالبهم بعد ذلك في عهد الخليفة المستنصر خاصة بعد صراعهم المرير مع العبيد آنذاك الذين كانت تدعمهم أم المستنصر وكانت قد استكثرت من شرائهم وهم من بني جنسها وكانت تدعمهم بالأموال والسلاح للتنكيل بالترك. (المقريزي، د. ت، 1/ 357)

ومع ذلك لم يتمكنوا من النصر فقد لاقوا هزيمتهم في واقعة كوم" شريك بعد مساعدة المغاربة إلى الترك وكانوا قد شردوهم إلى الصعيد، ومقابل هذا التصعيد في الصراع طالب الأتراك الخليفة المستنصر بزيادة مرتباتهم سنة (460 هـ / 1067م) فزادهم في أعطياتهم حتى بلغت

أربعمائة ألف دينار في كل شهر بعد ما كانت ثمانية وعشرين ألف دينار ومع هذا لم يقنع الأتراك بهذه المرتبات التي أقرها الخليفة المستنصر لهم بل لجوا في زيادة مخصصاتهم ولما أظهر المستنصر عجزه عن تلبية طلباتهم لقلة إيرادات الدولة وعجز خزنة الدولة عن الدفع الزموه ببيع ذخائره فأخرجها إليهم وقسموها على أنفسهم بأبخس الأثمان. (ابن ميسر، 1981، 17)

والأمر ينطبق على الأرمن الذين ارتقوا في الجيش الفاطمي حيث استخدمتهم المصالح السياسية أيضا في الثورات والحروب لذا استعان بهم الخليفة المستنصر أيضا عن طريق والي عكا الأرمني بدر الجمالي إلا أنهم انفردوا واعتلوا المناصب وقويت شوكتهم وزاد عددهم في مصر ولاسيما بعد أن تولى بهرام "الأرمني الوزارة في عهد الخليفة الحافظ (524- 544هـ) فنالوا بذلك عديد الحوافز المعنوية والمادية فكان قد أذن له الخليفة الحافظ بإحضار أقاربه وحاشيته من الأرمن حتى بلغوا الثلاثين ألفا فبذلك قد تمكنوا من جمع ثروات كبيرة ومناصب مهمة مثل تولى أخ "بهرام" يدعو "الباساك الأرمني" ولاية قوص فكان حاكما مستبداً استباح أموال الناس بفضل منصبه وقوته. (ابن ميسر، 1981، 80)

وما تقدم ذكره من أمثله للصراعات كان على ما يبدو سببها هو الدعم الفئوي من قبل حكومة الخلفاء التي ربما كان لها في ازدياد المحن والشدائد لضعفها من حيث عدم توزيع الثروة توزيعا عادلاً ففي حين تدفق الأموال على الأمراء وكبار رجال الدولة وحاشية الخلفاء بالرغم ما كان من صعوبات تمر بها الدولة من أزمات أخرى فكانت الإقطاعات في البلاد توزع بسخاء على الفرق العسكرية نظير حمايتها وإن كان هذا يعد سبباً في خلق العديد من المواجهات العسكرية وخاصة التي انتشرت في العصر الثاني حتى كانت تلك الإقطاعات بدلاً من مرتباتها التي عجزت الدولة عن سدادها. (شادي، 2015، 454)

وفضلا عن ذلك فقد أتفق الخلفاء الفاطميون على إنشاء وتأسيس اسطولاً قوياً في الفسطاط والإسكندرية، ودمياط، وبنى الخليفة العزيز الله داراً لصناعة السفن اللازمة للأسطول. (دسوقي، 2015، 143)

ولقد دخلت الدولة الفاطمية في عدة حروب منذ دخول الخليفة المعز الله، حيث خاض عدة معارك مع القرامطة استمرت في عهد خليفته العزيز بالله وأنفقت وأنهكته هذه الحرب أموالاً كثيرة. (المقريزي، 2009، 1/ 269) فضلاً عن بتجهيز الحملات العسكرية، مثلاً في عهد الخليفة العزيز عندما جهز جيشا إلى بغداد حيث قدرت نفقاته إلى ما يزيد عن مليون دينار. (ابن ميسر، 1981، 171)

رابعا- نفقات المساجد والمكتبات:

1- نفقات المساجد

أولى الفاطميون اهتماما كبيرا بالمساجد وتعميرها لما كان لها من أهمية في نشر مذهبهم بين عامة الشعب المصري، وبذلوا للجوامع والمساجد المال الكثير لبنائها وأقاموا عليها الأحباس بجانب الهبات، وفرشوها بمختلف أنواع الحصر والسجاجيد وزينوها بالمصابيح الفضية وخصص لها زيت للإنارة. (المقريزي، 2009، 2/ 45)

وكان أول ما ابتناه الفاطميون جامع الأزهر الشريف الذي كان المسجد الرسمي للدولة الناشئة الجديدة وحاضرتها القاهرة كما كان منبراً لدعوتهم وفكرهم، وفى عهد الخليفة العزيز اختط في سنة 380هـ جامعا جديدا وقيل إن وزيره "يعقوب بن كلس" هو الذي بدأ بعمارته وقدر للنفقة عليه أربعين ألف دينار فاخرج له خمسة آلاف دينار لكنه على أية حال لم يكمل بناءه أي منهما إذ وافتهما المنية فقام الخليفة الحاكم بأمر الله بإكماله في عام (393هـ / 1002م)، وأنفق عليه أربعين ألف دينار لتكملته. (خسرو، د.ت، 117)

كما قام الحاكم بإطلاق ألفي دينار لعمارة الجامع العتيق وتعمير المنارة الكبيرة التي به، وكان الحاكم قد اشترى جامعاً يدعى "باب الجوامع" وكان عمرو بن العاص قد شيده أثناء إمارته على مصر، وقد اشتراه الحاكم من أحفاد عمرو بن العاص وأعطى لهم فيه مائة ألف دينار فأدخل عليه عمارات كثيرة ووضع به ثريا من الفضة لها ستة عشر جانبا. (دسوقي، 2015، 136) كما قام بشراء جامع ابن طولون من أحفاده بثلاثين ألف دينار وبعد مدة شرعوا في هدم مئذنته بحجة أنها لم تبع فقام الحاكم بشرائها بخمسة آلاف دينار ولم يكن الحاكم مقتصرا على عمارته للجوامع فقط بل كان مهتماً أيضا بما يوضع بها من قناديل؛ فأمر بعمل تقدير ما يحتاج إليه جامع باب الفتوح من الحصر والقناديل والسلاسل حتى بلغت النفقة عليه خمسة آلاف دينار. (المقريزي، 2009، 1/ 343)

وفى سنة (404هـ/ 1013م) حمل للجامع الكبير أربع تنانير فضة وقناديل فضة ومذهبة عديدة وفى سنة (516هـ / 1122م) أمر الخليفة الأمر بعمل قنديلين من الذهب وقنديلين من الفضة وأن يحمل منهما قنديلان أحدهما من الذهب والآخر من الفضة إلى مشهد الحسين بعسقلان وقنديل إلى تربة الأئمة بالقصر وآخر إلى التربة المتقدمة وأمر الوزير المأمون البطائحى بإطلاق ألفي دينار من ماله ليصاغ بها قنديل ذهب وسلسلة من الفضة برسم المشهد العسقلاني، وأن يصاغ على المصحف الذى بخط أمير المؤمنين على بن أبى طالب الموجود بالجامع العتيق من فوق الفضة ذهب. (أيوب، 1996، 80)

وفي عهد الخليفة الأمر بأحكام الله قام وزيره المأمون البطائحى في (519هـ / 1125م) ببناء جامع الأقمر وبلغت النفقة عليه مائتي ألف دينار، واشترى المأمون له حمام شمول ودار النحاس بمصر وحبسهما على سدنته ووقود المصابيح ومن يتولى أمره ويؤذن به. (الشوربجي، 1994، 5)

ولما كان الفاطميون يهتمون بالمساجد وتعميرها لذلك أوقفوا العديد من الأراضي والعقارات كالحمامات والحوانيت والطواحين وغيرها من الممتلكات القيمة للدولة كحبس ينفق منها على هذه المساجد. (سيمينوفا، 2001، 294)، وأفرد ديوانا خاصا للنظر في شئون الأحباس ويشرف على الإيرادات والنفقات أطلق عليه " ديوان الأحباس" وكان يخدم به أعيان كتاب المسلمين من الشهود المعدلين (المقريزي، 2009، 1/ 343)

2- نفقات المكتبات:

اهتم الخلفاء الفاطميون بالحركة العالمية وبدور العلم المكتبات إيماناً منهم بأهمية الدور الذي تلعبه كمؤسسات ومنافذ لنشر دعوتهم الشيعية، وكانت قصور الخلفاء ووزرائهم مراكز الحياة الفكرية في مصر وألحق الخلفاء قصورهم بالمكتبات واهتموا بعمرانها (دسوقي، 2011، 152)

وفي سنة (395هـ/ 1004م) أسس الخليفة الحاكم دار العلم أو دار الحكمة، وألحق بها عدداً كبيرا من الكتب من خزائنه الخاصة التي تحتوي على سائر العلوم والآداب، كما ألحق أساتذة العلوم في جميع العلوم، وأجرى عليهم الارزاق من ماله، وفي سنة (403هـ) أوقف الحاكم عدة أماكن بالفسطاط للصرف على دار العلم، فكان مبلغ ما ينفق عليها مائتان وسبعة وخمسون دينار. (متز، 2008، 1/ 294)

وفضلا عن المساجد والمكتبات اهتم بعض الخلفاء الفاطميين ببناء المدارس فأنشئت الحافظية في عهد الخليفة الحافظ. (ابن خلكان، 2005، 7/ 30)

خامسا- نفقات الخزائن

1- خزانة الكسوة: حيث يذكر المؤرخ المقريزي: أن نفقات خزائن الكسوة صيفا وشتاء قد بلغت ستمائة ألف دينار فكان من عادة الفاطميين توزيع الملابس كما أسلفنا على جميع خدمهم وحواشيهم ومن يلوذ بهم فنذكر هنا مثلا ما خرج من هذه الخزائن من كسا في عهد وزارة الأفضل ابن بدر الجمالي بلغ عدد ثلاثة عشر ألف وخمسمائة وسبع وثمانين قطعة إضافة إلى ما حوت الأهراء السلطانية التي انتشرت في أماكن مختلفة في مدينة القاهرة والتي كان يخزن فيها ثلاثمائة ألف أردب. (المقريزي، د. ت، 2/ 465)

2- خزانة البنود: فكان ينفق عليها في السنة مبلغا يتراوح من السبعين ألف إلى ثمانين ألف دينار وذلك ما وجد فيها من درق وآلات حرب وغير ذلك من الفضة والذهب والبنود. (ماجد، 1985، 2/ 69) وكان بها نحو ثلاثة آلاف صانع لصنع هذه الأشياء ومعظمها من أفخر أنواع النسيج. (المقريزي، د.ت، 2/ 155)

3- خزانة التوابل: ذكر ابن المأمون فأمّا التّوابل، العالي منها والدّون، فإنّها جملة كثيرة، ولم يقع لي شاهد بهاب بل إنني اجتمعت بأحد من كان مستخدما في خزانة التوابل فذكر أنها تشمل على خمسين ألف دينار في السنة. (ابن المامون، 1983، 90)

4- خزانة الشّراب: قال ابن المأمون: ولم يكن في الإيوان فيما تقدّم شراب حلو، بل إنّها قرّرت في استقبال النّظر المأموني، وأطلق لها من السّكّر مائة وخمسة عشر قنطارا، وبرسم الورد المربّى خمسة عشر قنطارا، وأمّا ما يستعمل بالكافوري من الخلّين الفاسد والحامض وقفف النّقولات، فالمبلغ في ذلك على ما حصره شاهده في السنة ستة آلاف وخمس مائة دينار. (ابن المامون، 1983، 90)

5- دار الفطرة: فكان نفقة مصروفاتها في السنة سبعة آلاف دينار وذلك أن محتويات السكر والعسل والزعفران والطيب والدقيق والفستق والخشكنانج والبسندور والفانيد وغيرها ما كان يقوم في الأعياد والمناسبات السارة. (المقريزي، د.ت، 2/ 426)

6- دار التعبية: نفقتها تقدر بقيمة ثلاثة آلاف وستمائة وخمسين دينار في السنة وذلك لتعبئة القصور والاهتمام بها وترتيبها وكذلك دار الوزارة والمناظر والحمامات والمائدة وخزانة الكسوة ودار الضيافة وحاشية دار الوزارة. (حسن، 1981، 565)

7- دار العلم: ينفق عليها سنويا مائتان وسبعة وخمسون دينار مقابل شراء حصة الورق المحابر والأقلام وما في شأن من مستحقات هذه الدار. (المقريزي، د. ت، 2/ 459)

سادسا- الانفاق الاقتصادي:

1- الإنفاق على الزراعة:

كانت الدولة الفاطمية تهتم بالإنفاق في الجوانب الاقتصادية مثل المجال الزراعي فقد نفدت حكومة الخليفة الحاكم مشروعا كان له الأثر العظيم في تسهيل الري والمواصلات وذلك سنة (404هـ / 1013م) حيث تم تطهير خليج الإسكندرية بعد أن طم في قسمة الأول عند خروجه من فرع رشيد وقد بلغ إنفاق الحكومة له خمسة عشر ألف دينار (المقدسي، 1877، 212)

وكذلك في عهد الوزير "بدر" الجمالي" الذي عمل على إعادة الاستقرار بعد استلامه الوزارة فعاد الفلاحون إلى الأرض، وعنيت الحكومة بالترع والجسور فارتفعت الإيرادات في أيامه إلى أكثر من ثلاثة ملايين دينار وفي عهد ابنه "الأفضل" إلى خمسة ملايين اللي فضلا عن تنفيذ مشروع أخر بالغ الأهمية وهو مشروع حفر خليج يخرج من النيل الذي كان قد أشرف عليه "أبو المنجا بن شعيا بالإضافة إلى نفقة صيانة الجسور مثل الجسر الممتد بحذاء النيل والتي بلغت حدود عشرة آلاف دينار في السنة. (المقريزي، د. ت، 3/ 165- 171) ومن أهم الصناعات التي ازدهرت في العصر الفاطمي صناعة النسيج والتي انتشرت في مناطق ومدن عديدة ببلاد مصر مثل "دبيق، وتنيس، ودمياط، والفيوم، والبهنسا وغيرهما، كما تشير أوراق الجنيزة إلى مراكز جديدة لصناعة الكتان مثل قطا، ومنية الخصيب، ومنية غمر. (أيمن فؤاد سيد، 2007، 66).

2- الانفاق على الصناعة:

اهتمت الدولة بالصناعة أيضاً ولعل أهم الصناعات التي ازدهرت في العصر الفاطمي صناعة النسيج والتي انتشرت في مناطق ومدن عديدة مثل دبيق وتنيس ودمياط والفيوم والبهنساء وغيرها، كما تشير أوراق الجنيزة إلى مراكز جديدة لصناعة الكتان مثل قطا ومنية الخصيب ومنية غمر. (أيمن فؤاد سيد، 2007، 366).

ولعل ازدهار صناعة النسيج آنذاك كان لها مردود مالي من الضرائب والتي جمعت في يوم واحد من تنيس ودمياط، والأشمونين في عهد الوزير يعقوب بن كلّس بلغت مائتي ألف دينار وعلق "المقريزي" على ذلك بقوله: "وهذا شيء لم يسمح قط بمثله في بلد. (المقريزي، د. ت، 3/ 6) ولعل الخلع المتنوعة التي كان يمنحها الخليفة الأمر بأحكام الله في مختلف المناسبات الأعياد والتي أتى على وصفها ابن المأمون خير شاهد على ازدهار هذه الصناعة وتطورها في هذه الفترة وكذلك ما وجد في تركات الخلفاء الفاطميين. (ابن المأمون، 1983، 48)

وخير دليل على ازدهار صناعة النسيج أيضا في النصف الأول التاريخ الدولة الفاطمية ما ذكره صاحب كتاب الذخائر والتحف عن تقرير المنسوجات النفيسة التي أخرجت من خزائن القصر في زمن الحروب والصراعات سنه (460 - 461هـ) بما يزيد على أربع آلاف من الدينار في الخسرواني الفاخرة وكان أكثرها ذهباً حتى أن هذه الصناعة لم تتأثر كثيرا في أثناء الشدة التي وصلت بالبلاد إلى أقصى درجات الفقر بل استعادت مكانتها وخير دليل ما وجدوه في خزائن وثروات وتركات الأفضل بن بدر الجمالي. (أمين فؤاد سيد، 2007، 478)

وكذلك صناعة السكر لاقت الإنفاق الخلافي وأصبحت تمثل جانبا مهما في الاقتصاد المصري في القرن الخامس الهجري الحادي عشر الميلادي، وصناعة الورق أيضا التي أصبحت مهمة وخاصة بعد انقراض إنتاج البردي" فأصبحت مطابخ الورق في الفسطاط تنتج الورق المعروف

بالورق الطلحي نسبة إلى طلحة بن طاهر" والي خراسان المتوفى سنة (123هـ - 828م) أحد أوائل من أدخل مطابع الورق في الإسلام وما ارتبط بازدهار حرفة الوراق التي زادت وازدهرت بفضل المكتبات الفاطمية الكبرى التي انتشرت في العصر الفاطمي. (أيمن فؤاد سيد، 2007، 481)

3- الانفاق على التجارة

فضلاً عن الصناعة فقد كان الخلفاء الفاطميون يحتكرون معظم التجارة الواردة فكان لهم أسطول بحري خاص لنقل بضائعهم إلى مختلف البلاد والثغور فكانوا يجبون من هذا النشاط التجاري الواسع أرباحا طائلة مكنتهم من الإنفاق في احتفالاتهم ما كان من اكتسابهم محبة الشعب وولائه. (عنان 1983، 348)

ويذكر ابن خلدون في هذا الشأن... يستفعل الملك فيعظم الترف ويكثر الإسراف حلقات ثم ينتشر ذلك في الرعية لأن الناس على دين ملوكها وعوائدها ثم يستفحل أمرها وتقسوا على رعاياها لتستطيع سد حاجتها حتى ينقضي أمرها بسبب ترفها وبدخها. (ابن خلدون، 2007، 354)

وما كان للنشاط التجاري من حجم إنفاق وإيراد فقد أدت فرض الفاطميين إستراتيجيتهم بسيطرتهم على الطرق المؤدية إلى الهند لغرض اقتصادي أو لغرض نشر الدعوة الإسماعيلية على طول هذه الطرق وما ساهم في الأسواق في مدينة الفسطاط والتي تعد عاصمة مصر التجارية آنذاك؛ حيث كان قد وصفها الرحالة "المقدسي" في أواخر القرن الرابع الهجري، ثراء الفسطاط ورخائها بقوله: "إن الأسواق قد التفت حول جامع عمرو إلا أن بينها وبينه من نحو القبلة دار الشط وخزائن وميضأة وهو أعمر موضع بمصر. (المقدسي، 1877، 199)

وكذلك الرحالة ناصر خسرو الذي قال عن أسواق الفسطاط أنه لا يعرف سوقا مثله في أي بلد وفيه كل ما في العالم من طرائف. (خسرو، د. ت، 102)

وقد عنيت الدولة الفاطمية أيضا بإنفاقها في مساعدة ومساندة أصحاب الحرف من حيث توفر لهم ميادين العمل والإنتاج لممارسة أعمالهم في أنحاء البلاد برغم ذلك فعملت على إقامة وإنشاء المصانع الحكومية الخاصة إلى جانب المصانع والمحال والحوانيت والأسواق العامة ووفرت لهم كافة مستلزمات الإنتاج والتصنيع من المواد الخام المتوفرة في البلاد. (غنيم، 2006، 355)

وعن مقاومتها للأزمات فلم تقف الدولة ساكنة أمام الأزمات بل كانت تتخذ أشد الإجراءات وأجداها نفعاً في نظرها للترفيه عن الناس ووقف موجه الغلاء وتوفير الأقوات حتى لا ينتشر القحط.

النتائج:

من خلال هذه الدراسة توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- وظف الفاطميون سياسة الانفاق كمظهر من مظاهر الدعاية لمذهبهم الشيعي آنذاك لتأسيس دولتهم.
- سادت الاموال بصورة واسعة لاسيما طبقة العامة كانت انفاقاتهم تتعلق بالأطعمة والحلوى حيث كانت تعد لها أسمطة طويلة لذلك.
- اهتم الفاطميون بالإنفاق المالي للجيش والعسكر واعطائهم إلى جانب المال اعمال العطاءات والاقطاعات وعديد النفقات وذلك من أجل حماية السلطة الفاطمية
- نظراً لما لعبته سياسة الانفاق في تسيير حياة المجتمع فقد رصدت ميزانية خاصة تفرعت منها عدة خزائن
- لذلك إن مظاهر الانفاق الباذخة في الحكم الفاطمي لمصر - هدفه الأول هو استمالة المجتمع المصري من أجل الانضمام واتباع المذهب الشيعي بالدرجة الأولى، إلا أن هذا قد أرهق ميزانية الدولة آنذاك وفي نهاية الامر سقطت هذه الدولة وانتهت ولم يتأثر المجتمع المصري بالمذهب الشيعي.

المصادر والمراجع:

أولاً- المصادر

1. بن تغري. بردي، جمال الدين أبو المحاسن، (1993)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، بيروت، دار الكتب العلمية.
2. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، (2007)، العبر وديوان المبتدأ والخبر، القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة
3. ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد (2005) وفيات الاعيان، بيروت، دار صادر
4. ابن الزبير، القاضي الرشيد (1959) الدخائر والتحف، الكويت سلسلة التراث العربي
5. ابن المأمون البطائحي، جمال الدين، (1983) نصوص من أخبار مصر القاهرة، المعهد العلمي الفرنسي للآثار.
6. ابن ميسر، تاج الدين محمد بن علي، (1981) المنتقى من أخبار مصر القاهرة، المعهد العلمي الفرنسي للآثار.
7. القلقشندي، الشيخ أبي العباس (1914) صبح الأعشى القاهرة، دار الكتب الجديدة
8. المقريزي، تقي الدين بن أحمد (2009) الفاظ الحنفاء القاهرة.
9. (د. ت) الخطط المقريزية، القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة
10. ناصر خسرو (د. ت) سفرنامة، مطبوعات البنك العربي الدولي للمعلومات.
11. ياقوت الحموي، (1977) معجم البلدان، بيروت، دار صادر.
12. أيوب، إبراهيم، رزق، (1996) التاريخ السياسي الفاطمي، سبها، الادارة العامة للمكتبات والنشر.
13. حسن حسن إبراهيم (1981) تاريخ الدولة الفاطمية، القاهرية مكتبة النهضة المصرية.
14. دسوقي سهير سيد (2015) حكاية الأجور والاسعار في العصر الفاطمي، القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة.
15. سرور محمد جمال الدين (2005) الدولة الفاطمية في مصر، القاهرة، دار الفكر العربي.
16. سيد أيمن فؤاد، (2007) الدولة الفاطمية في مصر تفسير جديد القاهرة، مكتبة الاسرة.
17. شادي تيسير (2015) الفساد في الدولة الفاطمية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة.
18. الشوربجي، أمنية أحمد (1994) رؤية الرحالة المسلمين للأحوال المالية- الاقتصادية لمصر في العصر الفاطمي، القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب.

19. الشبال، جمال الدين (2007) تاريخ مصر الإسلامية، القاهرة، دار المعارف.
20. القوصي، عطية (2012) تاريخ وحضارة مصر الفاطمية، القاهرة، دار الفكر العربي.
21. محمود، سلام شافعي (1995) أهل الذمة في مصر في العصر الفاطمي الأول، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
22. ماجد، عبد المنعم (د. ت)، السجلات المستنصرية، القاهرة، دار الفكر العربي.
23. سنيوفال، أ، (2001)، تاريخ مصر الفاطمية، أبحاث ودراسات، الإسكندرية، المجلس الاعلى للثقافة.
24. مكز. آدم (2008) الحضارة الاسلامية في القرن الرابع الهجري، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب.